مواطنو البحر

البيان

ترجمة د. سميح قنديل

مواطنو البحر

لقد كان النضال دائماً من أجل الاعتراف بحقوق الإنسان سمة أساسية في مسيرة التاريخ البشري. وخلال القرنين الأخيرين، تم تحقيق تقدم ملحوظ بفضل الدساتير التي تبنّتها الدول الليبرالية والحديثة، والتي أرست مبادئ الحقوق الطبيعية والأساسية. ومع ذلك، وبعد مرور ستين عامًا، لا يمكن الجزم بأن المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعروف باسم "الوثيقة العظمى للإنسانية"، وفي بيان فينتوتيني[1]، باتت معروفة ومفهومة ومطبّقة فعليًا اليوم. فإلى أي حد يُعَدّ من المنطقي أن نُفرّق في المعاملة بين من يفرّ هربًا من الاضطهاد والتهديد لحياته، ومن يفرّ فقط لأنه لا يملك ما يعيش به؟

[1] فينتوتيني هي جزيرة إيطالية صغيرة تقع في البحر التيراني مقابل شواطئ اللاتسيوم. خلال فترة الحكم الفاشي في إيطاليا نُفي إليها العديد من المعارضين اليساريين، من بينهم ألتييرو سبينيللي وارنستو روسّي، اللذان كتبا بيان، سُميَ بيان فينتوتيني، يدعو إلى وحدة أوروبا السياسية، ويعتبر هذا البيان النواة الأولى لفكرة لإتحاد الأوروبي.

انطلاقًا من هذا التأمل، وفي مدينة ماتيرا (Matera) ، *مدينة السلام*، قدّمت مؤسسة إينيرغيا سنة 2023 مبادرة الأدب كأداة للإلتزام المدني: المشروع الدولي مواطنو البحر، الذي يهدف إلى التحدث إلى الأجيال الجديدة وتثقيفها حول موضوع الهجرة، وعن المسار الصعب لحماية حقوق المهاجرين، من خلال التعريف بهم كمواطنين للبحر.

أسطورة أوروبا، غريقة وضيفة

هناك موضوع يتشابك بطريقة مؤثرة مع مفهوم "أوروبا" نفسها، وهو موضوع الصداقة. حتى في زمنٍ تبدو فيه العقلانية المجردة من الوهم قادرة على الاستغناء عن أي أساس خارج ذاتها، فإننا ما زلنا نُستضاف – أو نتطلع، بوعي أو بدونه – إلى أن نكون مستضافون من قِبل الأساطير الكبرى. والسؤال المطروح هنا: هل ما زالت هناك أساطير قادرة على "استضافتنا"؟ هل ما زالت هناك – إن وُجدت أصلاً – أساطير قادرة على أن تمنح أوروبا معناها، وتُبقي بداخلها وطناً أوروبيًا يهرب، مثل إيطاليا في عهد فيرجيل (Virgilio)، أم أن مصير هذه الأساطير لم يعد سوى أن تروي استحالة وجود هذا الوطن، أو بالأحرى أن تعبّر عن تعب أوروبا من ذاتها ومن رسالتها؟

أوروبا، التي تهتز بفعل طغيان انعدام الأمان، وجدت نفسها مجبرة – بشكل متناقض – مدفوعة نحو الهيمنة والفضول المستمر، لم تفعل في تاريخها سوى أن تأخذ البحر كقدرٍ لها. فـ"بريكليس" دعا الأثينيين إلى اعتبار السفن وطنهم، محررًا إياه، أي الوطن، من فكرة الأرض، لحمايته من التهديدات الفارسية الجامحة. عطفاً على الأسطورة التأسيسية للحورية "أوروبا" التي منحت اسمها للقارة، نجد أن أوروبا الفينيقية التي خُدعت وخُطفت من آسيا، هي نفسها أوروبا الحورية القادمة من آسيا، هي نفسها غريقة قبل أن تصبح أرضًا للرسي. أوروبا هي رمز لحكاية غرقٍ، وانتقال لحورية من آسيا. إنطلاقاً من زمن هذه الشخصية الأسطورية المؤسسة، فإنَّ شخصيات الأساطير الأوروبية هي شخصيات السفر، واختراع الآخر، أحيانًا الضيف (*hospes*) وأحيانًا العدو (*hostis*)، الفضول المتعطش للسيطرة والمعرفة، أو بالأحرى الإثنين معاً. لكن حيثما وُجد بحر، وُجد وعدٌ بالغرق، وحيثما وُجد غرق، وُجد ناجون وغارقون، أي الغارقون المُنتظرون على الضفاف، كما يُنتظر الصديق المجهول، الذي قد يجرحنا فقط بتذكيرنا بمصيرنا المشترك. كل جزيرة من الأرخبيل – صورة عزيزة على الفيلسوف "ماسيمو كاتشاري" – تنتظر غريقها لتكشف له عن رسالتها الحقيقية. شخصيات تأسيسية كثيرة، من تاريخنا وأساطيرنا، هم

غرقى يعيدون التأسيس. حتى "إينياس" لم يكن الأول، "إينياس" الذي أسس روما، هو ذاته جاء من آسيا. فكل وحدةٍ تنتظر صديقها، تنتظر صديقها كي تكون محمية في جوهرها الفريد الذي لا يقبل الإختزال، كي تنقذ إختلافها كما في "صداقات النجوم" التي نجدها في مقطع رائع لنيتشه من *العلم المرح*، وهنا أهدى كاتشاري صفحات مضيئة. فالغريق هو في جوهره مشاهد، لأنه نجا، لكنه يدرك أن نجاته مؤقتة، وأن مصيره هو دائماً في الغرق.

كذذلك بالنسبة إلى الله، والملاحظة لا زالت لكاتشاري، فإن الله نفسه غريبٌ قبل أن يكون معلّمًا للضيافة.
وكذلك "أوروبا" التي تحدثت عنها آنفاً، أوروبا الفينيقية، الغريقة المخطوفة، هي بدورها غريقة قبل أن تصبح أرضًا للغرقى. وهي تحمل في أصلها المأساوي سبب قلقها الوجودي الدائم، وسبب تساؤلاتها التي لا تنتهي. وإذا ما فكرنا جيداً فإن الفلسفة ولِدت من هذا القلق.

هذا الغرق الأصلي يدفعنا إلى تفسير معنى أن تكون "صديقًا للإنسانية الغارقة"، الذي نسبه فرويد، على نحو غير مألوف، إلى أينشتاين في المراسلات الشهيرة حول إمكانية إزالة الحرب من نظام العلاقات الإنسانية، الذي توسل به الفيزيائي الألماني الكبير بدافع حماسة الساذج.

الملاحة والغرق في فلسفة البحر

في هروبٍ من مدينةٍ دمّرتها الحرب ووحشية أسلحة الأخيّين، يصل الطرواديون، بقيادة البطل «إينياس»، إلى سواحل أرضٍ غريبة. يروي فيرجيل مصير هؤلاء اللاجئين: يروي معاناتهم في البحر، والألم الذي ذاقوه خلال ساعاتٍ الإبحار الطويلة، وأجسادهم التي أحرقتها المياه المالحة. وكونهم رُفِضوا من أوروبا كما من آسيا. ويقصّ في الآخر طلبهم اللجوء عندما بلغوا الشواطئ الليبية. لكن من كان ينبغي أن يستقبلهم أظهر عداوةً، فهدّد بحرق سفنهم، ورفض منحهم الضيافة (*hospitium*) على الشاطئ، ورفض أي شكلٍ من أشكال الاستقبال. حينئذٍ يشكو الطرواديون بأن ذلك السلوك لا يليق بمن ينتمي إلى «الجنس البشري». فهذا يناقض المبادئ التي ينبغي أن تحكم الروابط بين البشر بوصفهم عائلةً إنسانية، قبل أي صورةٍ من صور المواطنة. وكان سينيكا قد أشار إلى مثل هذه المبادئ الأساسية: "مدّ يد العون للغريق، وإرشاد التائه إلى الطريق، وتقاسم الرغيف مع الجائع»، على أساس أن «الطبيعة قد جعلتنا أقارب".

ولمّا سيقوا إلى «أليسار- ديدون» ملكة تلك الديار القرطاجية، طلب الطرواديون، وهم يدافعون عن قضيتهم، أمرًا واحدًا: *proprius res aspice nostras*، أي «أنظري عن قربٍ إلى مصيرنا». نحن قادمون من بعيد، لكننا بشر مثلكم. إن نظرتم إلينا عن كثب، سترون أن ما نطلبه هو مأوى من أمواج البحر، وأرضٌ نُسند إليها أجسادًا محطّمة ومنهكة. لم نأتِ لنشنّ حربًا، ولا لننهب ثرواتكم، ولا تسكن قلوبنا رغبةٌ في العنف. انظروا إلينا عن قرب، فسترون أننا بشرٌ قد تألّموا، وأننا نطلب أن نُستقبل وأن نُعامل معاملةً إنسانية.

الهجرة: مفهومٌ وصفي وتداعياته المعيارية

أقَرَّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في 10 كانون الأوّل/ديسمبر 1948، بحقّ كل إنسانٍ في التماس اللجوء، والحصول عليه، في بلدانٍ أخرى هربًا من الاضطهاد، إلا إذا كان مطلوبًا بفعل جرائم غير سياسية أو أعمالٍ مناقضة «لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها>>. وبحسب بيان فينتوتيني (Ventotene) 2.0، بلغ صافي الهجرة الإجمالية إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2019 نحو 1.5 مليون شخص، أي أنّ نسبة الأشخاص المحتاجين إلى حماية دولية لا تتجاوز 0.6% من مجموع سكان الاتحاد، وحوالي 100 ألف دخول غير نظامي.

بعد غزو روسيا لأوكرانيا في سنة 2022، وصل عدد رعايا الدول غير الأعضاء في الاتحاد والمقيمين بصفةٍ نظامية في إحدى بلدان الاتحاد إلى 27.3 مليون شخص، أي ما نسبته 6.1% من سكان الاتحاد في 2023. وكان نحو 73% من المهاجرين يتركّزون في أربعة بلدان: ألمانيا (28%)، إسبانيا (16%)، فرنسا (15%)، وإيطاليا (14%).

بلغ مجموع موارد صندوق اللجوء والهجرة والاندماج المخصّصة لتدابير الاندماج (مثل تعليم اللغة، والتوجيه المهني والاجتماعي) عبر البرامج المختلفة التي أقرّتها دول الإتحاد، خلال فترة الميزانية 2014–2020 نحو مليار يورو، وكادت أن تتضاعف في فترة 2021–2027 لتصل إلى حوالَي 1.9 مليار يورو. وتُدار موارد إضافية من الصندوق مباشرةً عبر المفوضية وتُخصّص لتدابير الاندماج. كما تُسهم صناديق أخرى للاتحاد مثل الصندوق الاجتماعي الأوروبي (FSE) والصندوق الاجتماعي الأوروبي+ (FSE+) وصندوق التنمية الإقليمي الأوروبي وبرامج أخرى مثل إيراسموس+، في إدماج المهاجرين ومن يتأتّى من خلفيةٍ مهاجرة.

إن الهجرة مسألةُ أشخاصٍ وعلاقات: فالعلاقة مع بلد المنشأ تنقطع، بينما العلاقة مع بلد الوصول المرتقب هي في طور البناء، وهو بناءٌ لن يخلو من ريبةٍ متبادلة وصورٍ اجتماعيةٍ سلبية عن المهاجر بوصفه «أحداً ما» ينبغي إبعاده، لا سيما على ضوء التهويلات الأيديولوجية والإعلامية المرتبطة ببعض الحوادث الإجرامية التي لا يجوز تعميمها البتة. يجب الاعتراف أنّ جميع الأشخاص لهم فضائلهم ورذائلهم كباقي البشر، غير أنّ إنسانية المهاجر كثيرًا ما تُخنق، وأحيانًا تُسحق، تحت وطأة الأحكام المسبقة ومخاوف المجتمعات. وبالتحديد فإن البعد الإنساني لهؤلاء الأشخاص يجب أن يُستعاد، فنصغي إلى الشخص المهاجر ونتعرّف إليه. أهو ظاهرةٌ جديدة تخصّ زماننا؟ أم هذا جزءٌ من التقليد التاريخي لنهضة الإنسانية الليبرالية والمدنية التي منحت صيغًا أيديولوجية لتطلّعاتٍ قومية، فرحّبت بعولمة السلع بما يزيد ثروة قلةٍ من الأوليغارشيين، لكنها لم ترحّب بحرية تنقّل الأشخاص؟

يعيش المواطنون الأوروبيون واقعهم اليومي على نحوٍ يختلف عمّا تمثّله السياسة، فأبناء المجتمعات المتعدّدة الأعراق والثقافات مُدرَّبون منذ الطفولة على رؤيةٍ مختلفة: بعضهم يرى الغابة بينما يرى آخرون الأشجار، فيتلقّفون فروقًا يعجز منظورٌ ثقافي واحد عن إدراكها بالضرورة. وقد يكون ذلك قيمةً مضافة في البحث العلمي-التقني، بما يُدخِل مزيدًا من الابتكار والإبداع والمرونة حيال احتياجات الأسواق المحلية.

إن ادّعاءات الأصالة المحلية (الماثلة لدى أممٍ كثيرة حتى في العصور القديمة) تظهر، إذا ما نظرنا إليها عن كثب (*proprius aspice*)، مبنية من مادةٍ هشة وغالبًا مضلِّلة. سرديات يجب وضعها للمناقشة لأنها قد تفضي إلى سياساتٍ تشجّع القمع وتنتهي في آخر المطاف إلى خسارة الحرية. وقد كان الأدب الأكثر وعيًا فلسفيًا يقوم بتعرية هذه الآليات، وهكذا كتب ليوباردي (Leopardi): "إن الرأي القديم المغرور الذي تبنّته شعوبٌ عديدة بأنها أصيلة المنشأ، وأنها تختلف ولادةً أو حقوقًا عن سائر البشر، استعمِل لتبرير الفتوحات والامتيازات القومية وادّعاءات كل شعب على غيره، وتحررهم من كل قانونٍ تجاه الغرباء، واستعباد هؤلاء إمّا قوميًا وإمّا فرديًا، واضطهاد المقيمين أو الأجانب المقيمين، وباختصار كراهية الأمم الأخرى، بينما يعلنون حبّهم لأمتهم، ويرون أنفسهم ملزمين قانونًا وطبيعةً تجاه مواطنيهم أو أبناء قومهم".

حالات طوارئ عالمية لا يواجهها إلا «دستورٌ للأرض».

ثمة أزماتٌ كبرى كونية لا يمكن التصدّي لها إلا عبر إدخال مؤسساتٍ ووظائف عالميةٍ ملائمة وضامنة. نستعرض خمسًا من هذه التحدّيات أو الكوارث، ومن خلال الإجابات عنها يتوقف السلم والمساواة والحقوق والضرورات الأساسية، ابتداءً من الحياة وبقاء الجميع.

مأساة المهاجرين:

أزمةٌ خاصة هي مأساة مئات آلاف المهاجرين الذين يفرّون كل عام من واحدةٍ أو أكثر من مآسي العالم، يجري صدّهم عند حدودنا، وإن لم يموتوا في رحلتهم الخطرة، يلاقون في بلداننا ألوان الاضطهاد والتمييز العنصري.

هذه الأزمة هي نتاج انتهاكٍ صارخ لحقّ الهجرة. تعود أصول هذا الحق إلى بدايات العصر الحديث حين استُخدم لقوننة غزو «العالم الجديد» واستعماره من قبل الإسبان. واليوم صار هذا الحق مُقونناً في الفقرة الثانية من المادة 12 وفي الفقرة الأولى من المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، وكذلك في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 12 من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، وفي الفقرة الرابعة من المادة 35 من الدستور الإيطالي.

من هنا، فكلما أُبرمت اتفاقاتٌ مع بلدان انطلاق المهاجرين لمنعهم من المغادرة، أو طُرحت عمليات حظر أو بعثات بحرية تحول دون رحيلهم، فإننا ننتهك حقًا أساسيًا يندرج في القانون الدولي والقانون الدستوري النافذ، فضلًا عن مبدأ الكرامة المتساوية لجميع البشر. والأخطر هو المشروع المطروح اليوم في إيطاليا، من قِبل اليمين الحاكم، الذي يقضي بترحيل المهاجرين إلى مراكز احتجازٍ في ألبانيا، فالمهاجرون أشخاصٌ وليسوا أشياء، ونقلهم خارج حدودنا قسرًا يشكّل، إضافةً إلى انتهاك حقّ الهجرة، حجزًا لحرية الشخص.

هنا تُطرح مسألةٌ نظريةٌ أساسية: لقد كانت المواطنة، في الأصول الدستورية، عاملَ شمولٍ ينفي تقسيم الشعب إلى فئات كما كان قائما في النظام القديم، لكنها غدت اليوم آخرَ حاجز يفرّق بين الناس بحكم مكان ولادتهم. وهذا ما يناقض مبدأ المساواة، وكَونيّة حقوق الإنسان، وهي مدرجة في كل المواثيق الدولية وفي معظم الدساتير الوطنية، للجميع بوصفهم أشخاصًا، باستثناء الحقوق السياسية التي يمنحها كل بلدٍ لمواطنيه.

إن حصيلة هذه اللامساواة غير المشروعة، وهذه الانتهاكات لحقوق المهاجرين، من حقّ الهجرة إلى حقّ الحياة، هو ازدياد أعداد الموتى: آلاف البشر يغرقون كل عام في المتوسط أو يُرَدّون على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. ومسؤولية هؤلاء الموتى تقع على سياسات حكوماتنا المدعومة باللامبالاة أو، أسوأ، بقبولٍ من قطاعات واسعة من الرأي العام.

ولأن هذه السياسات تستهدف صناعة القبول، فهي تتسبب بفعل العدوى وشرعنة اللاإنسانية المُتباهى بها في قمّة الدولة، بانحطاط الحسّ الأخلاقي جماهيريًا. إزاء هذه الانتهاكات، ينبغي لـ«دستورٍ للأرض» أن يضمن حقّ الهجرة من البلد الأم، مع ما يستتبع ذلك، بحكم المنطق، بتلبية هذا الحق من خلال الإقرار بحقّ الهجرة إلى بلدٍ آخر. وعلى نحوٍ أعمّ، عليه أن يلغي آخر تمايزٍ في الحالة (Status) ناتج عن مكان الولادة الذي تكرّسه الجنسيات الوطنية، أو أن يمنح جميع البشر مواطنةً كونية بوصفهم «مواطني الأرض». وحدها العنصرية واللا أخلاق المنتشرة، التي تروِّج لهما السياسات كارهة للأجانب، تجعل من غير الممكن، في إيطاليا، حتى منح الجنسية للمهاجرين أو أبناء المهاجرين المولودين أو الناشئين في إيطاليا، وذنبهم الوحيد أنهم وُلدوا لأجانب.

ومع ذلك، فإنّ السياسات تحديدًا هي التي تُغذّي يوتوبيا: فكرة أن الضغط المتزايد للمهاجرين على حدودنا يمكن ردّه بالقوانين والعنف. إنها سياساتٌ قصيرة النظر تتجاهل أن الهجرات ظاهرةٌ متنامية ولا رجعة عنها، ستجرف الحدود الوطنية وتعيد رسم فضاءات السياسة والقانون. هذه السياسات تتجاهل الدور التقدّمي الذي لعبه المهاجرون تاريخيًا دائما. يكفي التفكير في نشأة ما يُعد اليوم أعظم قوةٍ في العالم، الولايات المتحدة: فقد تكوّن سكانها بالكامل عبر الهجرات والتفاعل بين ثقافاتٍ متعددة تحت راية المساواة والحرية. كان سكان الولايات المتحدة، الآتون خاصةً من إنجلترا وهولندا، 250 ألفًا فقط في مطلع القرن الثامن عشر، وقرابة أربعة ملايين، تحديداً 3,929,214 سنة 1790. سنة 2023 أضحَوا 39,996,563 قادمين من كل أصقاع الأرض، أي بنسبة 4.25% من سكان العالم، مع معدلات هجرةٍ سنويةٍ عالية، خصوصًا مطلع القرن الماضي.

الحكم الغربي للعالم بوصفه نسخةً محدَّثة من الهيمنة الاستعمارية

إن نموذج السيادة المتساوية للدول يفضي، كما قيل، إلى حالة فوضى دولية فعلية وصراع -باردٍ حينًا وحارّ حينًا- بين القوى العظمى على حكم العالم. واليوم، فإن القوة الأرجح عسكريًا واقتصاديًا هي بلا ريب قوة البلدان الغربية. للأسف فإن الحكم الذي تتبعه هذه البلدان ينطوي، في شيفرته الجينية، على ماضيها الاستعماري. فعلى الرغم من عمليات فكّ الاستعمار، ورث الحكّام

الحاليون للعواصم الغربية ذهنيةً استعمارية تبلورت عبر قرون، انطلاقًا من تصوير الذات بدايةً كـ"عالم مسيحي"، ثم "عالم متمدّن"، ثم "عالم حرّ".

تعود جذور فكرة تفوّق الغرب وتقديم نفسه بوصفه عالمًا متمدّنًا أرقى، وما ينجم عن ذلك من لا تناظر بين «نحن» و«هم»، إلى اكتشاف الأميركتين وغزوهما. ويُنسب إلى فرانسيسكو دي فيتوريا (Francisco de Vittoria) أوّلُ معالجة فلسفية-قانونية للأساس النظري للغزو وما تلاه من استعمارات. ففي محاضراته في سالامانكا خلال ثلاثينيات القرن السادس عشر، نفى فيتوريا صلاحية كل "العناوين" القديمة التي استند إليها الإسبان لقوننة غزواتهم: ادّعاء السيادة الكونية للإمبراطورية والكنيسة، وحق *اكتشاف* أراضٍ مجهولة (وهي في الواقع مسكونة)، والأسوء من ذلك تلك البراءة "Inter Caetera" التي منحها البابا ألكسندر السادس بتاريخ 4 أيار/مايو 1493 للملوك "الأكثَر كاثوليكية" في إسبانيا و"لورثتهم وخلفائهم" "جميع الجزر والبراري"، بما فيها من أملاك ومدن وقلاعٍ وأماكن مأهولة اكتُشِفت أو في طور الإكتشاف. وبدل هذه العناوين التي لا تملك أساساً، طرح دي فيتوريا سلسلةً من الحقوق التي قيل إنها تعود كونيًا لكل البشر، ولكنها، في الواقع، غير متكافئة ولا متناظرة لأن الإسبان وحدهم كانوا قادرين على ممارستها حينئذ: أوّلًا حقّ *الهجرة "ius migrandi"*، أي حقّ الانتقال إلى العالم الجديد واكتساب جنسيته، ثم حقّ *السفر والإقامة "ius peregrinandi et degendi"، على أساس* أنّ البحار والأنهار والمرافئ هي "أملاكٌ مشتركة"، ثم حقّ *التجارة"ius commercii"*، وحقّ *وضع اليد "ius occupationis"* على الأراضي البور، وحقّ *التبشير وإعلان الإنجيل "ius praedicandi et annuntiandi Evangelium"*، وأخيرًا، كقاعدة ختام، حقّ الإسبان في الدفاع عن هذه الحقوق حتى باستخدام الحرب كملاذٍ أخير. وهذا ما كان، في هيئة مجازر. في أصل الحداثة هناك إبادةً جماعية: تدمير الحضارات ما قبل الكولومبية وإهلاك ما يقرب من 90% من السكان الأصليين، أي نحو 70 مليون إنسان، بفعل الأوبئة التي حملها الأوروبيون، خاصة الجدري والحصبة والسل.

تكرّست حينها فكرة الغرب مركزًا للعالم، عند مطلع العصر الحديث، حين صاغ دي فيتوريا، ثم ألبريكو جنتيلي (Alberico Gentile) وفرانثيسكو سواريز (Francisco Suarez) وهوغو غروتسيو (Ugo Grozio)، *قانون الأمم "ius gentium"، وهي* منظومة للعلاقات بين الأمم المتمدّنة فقط، أي الدول الأوروبية الناشئة. ثم دقّقَتها ورسّختها الفلسفة السياسية الحديثة ، مصوِّرةً تعدّد الدول السيادية كما عند «توماس هوبز»، على أنه مجتمعٌ متوحش في حالة طبيعية، أي حالة "الحرب الدائمة". ومن هنا نشأت معارضةٌ مزدوجة بين الدولة المدنية التي بلغتها الأنظمة

الأوروبية، والحالة غير المدنية/الطبيعية التي تطبع، من جهة، مجموع الدول السيادية المتحاربة افتراضيًا، ومن جهةٍ أخرى، الشعوب «غير المتمدّنة والمتوحشة» التي ادعى فيها الغرب بوجوب غزوها وتنصيرها وتحضُّرِها.

الهجرة غير النظامية، القانون الدولي، ووجود المهاجرين في السجون الإيطالية

السجن ليس مكانًا عاديًا، ويغدو أقلّ عاديةً إذا كنتَ أجنبيًا، ولا تتقن لغة البلد جيدًا، وجئتَ من مسارٍ هجريّ قاسٍ، ولم تتّضح لك بعد الأسباب التي من أجلها اعتُقلت أو أُدنت. إن المسألة الكبيرة والمعقّدة للهجرات تُعالَج اليوم بطريقة مُبسَّطة، فتتطابق، على نحوٍ استغلالي وديماغوجي، بمسألة الجرائم، في حين أنها في جوهرها قضية اجتماعية وجيوسياسية واقتصادية. وللتعامل بصورةٍ تامة مع الظاهرة، لا بدّ من الانطلاق من وجود الأجانب أحراراً على الأراضي الإيطالية. فبحسب البيانات الرسمية، يبلغ عدد المقيمين الأجانب ما يقلّ قليلًا عن خمسة ملايين ونصف المليون، أي ما يعادل 9% من مجموع السكان. وهذا الرقم في تزايدٍ مستمرّ: ففي 1 كانون الثاني/يناير 2023 كان تعداد المقيمين الأجانب نحو 5 ملايين، يشكّلون 8.7% من السكان. ويضاف إلى هؤلاء ما لا يقلّ عن 500 ألف أجنبيٍ موجودين بصفة غير نظامية داخل الأراضي الإيطالية. أمّا إذا نظرنا إلى وجود الأجانب في السجون، فبحسب أحدث البيانات يشكّلون نحو 31.5% من مجموع السجناء. وخلال السنوات الأخيرة، سجّل وجود السجناء الأجانب منحاً تنازليًا، رغم أنّ الجدل السياسي والإعلامي يوحي بصورةٍ أشدّ إثارةً للذعر، ورغم ازدياد عدد المقيمين الأجانب، نظاميين وغير نظاميين، في بلدنا. ويُذكر أنّ نسبة السجناء الأجانب قبل عشرين عامًا بلغت 37.5%، أي إننا شهدنا انخفاضًا بأكثر من ست نقاط مئوية. ومع ذلك، كُسِبَت حملاتٌ انتخابية حول معادلةٍ زائفة مفادها: الهجرة تساوي الجريمة.

وقد أسهمت جماعتا الرومانيين والألبان إسهامًا كبيرًا في انخفاض عدد السجناء الأجانب، إذ تراجعت نسبة الرومانيين في السجون تدريجيًا، وكذلك الألبان. وهذا ثمرةٌ إيجابية للاندماج ضمن المنظومة الأوروبية، ولحضور الأجيال الجديدة، ولمّ شمل الأسر. وعلى الضدّ من ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار جماعاتٍ أخرى ممثَّلةً على نطاقٍ واسع في السجون، نلاحظ أن نسبة السجناء المغاربة والتونسيين تميل إلى الارتفاع قليلًا، وهما في الحالتين بلدين من خارج الاتحاد الأوروبي تعرّضا لتشديدٍ ملحوظ في إمكانات التسوية القانونية وما يتبعها من فرص عملٍ أكثر استقرارًا. وهما

جماعتان تقلّ فيهما نسبة الحضور النسائي، وهنا شهدنا أشكال اندماجٍ أقلّ، وهو ما ينعكس سلبًا فيزداد عدد المسَاجين.

وتعيش فئة السجناء الأجانب، للأسف، حالةَ تمييزٍ في الحياة داخل المؤسسات العقابية مقارنةً بنظرائهم من السكان المحليين، مع أنّ الإيطاليين محكومين إجمالاً بأحكام أشدّ قسوة، نتيجةً لجرائم أكثر خطورة، ويقضون عقوباتٍ أطول. وتؤكّد البيانات أن الإيطاليين يصلون بشكل أسهل إلى التدابير البديلة وإلى الإقامة المنزلية الخاضعة للرقابة، بفضل دعم الأحبة وبفعل الروابط على الأرض، وهو ما لا يتوافر غالبًا للأجانب، إذ لا توفّر لهم المؤسسات أدواتِ إعادة إدماجٍ كافية.

وفي هذا السياق، تندرج سياسةٌ تتّجه إلى إلغاء جميع أشكال الاستقبال، حتى تجاه القُصَّر. فاليوم يشكّل القاصرون الأجانب غير المصحوبين ما يصل إلى 50% من نزلاء مؤسسات الأحداث العقابية، فيقلبون بذلك نظامًا كان يعمل سابقًا بصورةٍ مناسبة. وليس قليلًا من هؤلاء الفتيان من قدموا من مسارات هجرة مأساوية، عانوا خلالها التعذيب والإساءات، والوَحدة والازدراء. وفي أعمال الرصد داخل السجون التي أجرتها جمعية أنتيغونه (Antigone)، كثيرًا ما صودف لقاء فتيان على غرار بطل فيلم ماتّيو غارّونه (Matteo Garone) "أنا كابتن" (Io Capitano)، يُتهمون بأنهم مهرّبون لأنهم يقودون المراكب، فيما هم كانوا، بوضوح، ضحايا مُعَدّين سلفًا لشبكات الاتجار بالبشر لا يمكنهم الإفلات منها إلا بالموت. وكان مثالًا نموذجيًا قضية ميسون مجيدي، وهي ناشطة كردية-إيرانية سُجنت في إيطاليا ثم جرى تبرئتها، بعدما اتُّهمت ظلمًا بأنها متاجرة بالبشر.

وقد بات من اللازم أخيرًا الخروج من الخطاب العقابي والتحريمي والأمني، بل ينبغي على العكس، حتى في مجال الهجرة، الاعتماد على الإحصاءات الاجتماعية والجنائية، وعلى التحليل النقدي، بهدف تحجيم ظاهرةٍ معقّدة نوعيًا وكميًا. فالتبسيطات هي دومًا غرفة انتظار المظالم.

إن الشعوب ترعى أفكار الحرية والعدالة وتحاول ترجمتها في صيغٍ تاريخيةٍ ملموسة، لكن في عصر ما بعد العولمة الذي نعيشه، فعلى أيّ شيء ينبغي الرهان، على نظامٍ قانونيٍّ ما فوق وطني يرمي إلى حفظ السلم، أم على ممارسةٍ سياسيةٍ جمهوريةٍ على المستوى الوطني والدولي تُبقي باب التغيير السياسي مفتوحًا؟

إن البحر غريب بطبيعته عن شروط بقاء الإنسان، الذي يحاول إخضاعَه واستغلاله دون أن يكون جزءًا منه، يمكن أن يشكل إطارًا لطريقةٍ مغايرةٍ في أن نكون "**مواطني العالم**".

في ماتيرا وفي عام 2023، انطلاقًا من تأمّل فلسفة المحيط، وُلدت فكرة منح "جواز البحر"، يعترف بالحقوق الإنسانية لكلّ من أُنقِذ من غرق، مع ورقة تعريفٍ مؤقتة تتيح له تجاوز مأزق عدم الاعتراف به بصفة لاجئٍ أو مهاجرٍ اقتصادي، وهذا محور فراغٍ تشريعيٍّ في الوقت الراهن، تتسلّل عبره المافيات.

تجاوز الفردانية: من الاندماج إلى التفاعل لتعزيز العيش المدني بين الشعوب

بوسع الفلسفة والأدب أن يتذكّرا بأن البحرَ الأبيضَ المتوسط كان فضاءً للضيافة والحوار والتبادل الثقافي المتواصل، ومجالًا للحرية ولرحلات رائعة. إنّه المكان الذي توقّفت فيه شمسُ التاريخ، فانبثقت منه أوروبا وتشكّل طابعُها الخاص. ويمكن للفلسفة والأدب أيضًا تفكيكُ سرديات الهوية (إظهار أن ماضينا لا يغور في أرضٍ واحدة)، و يمكنهما الإشارة، قبل كل شيء، إلى الرسالة الأصيلة الدائمة لأوروبا، أي أنّها أرخبيل مؤلَّف من تواصل وتعايش الهويات المتعددة والمتكاثرة التي تتكوّن منها.

إن مصطلح "هوية" (identità) يشترك في الجذر مع الكلمة اليونانية *idiotes*. والتي تعني غباء، وكل هوية منغلقة على ذاتها، منعزلة، هي غبية (*idiotes*)، ولم تكن قطّ هويةٌ من هذا النوع أساسًا لجماعةٍ قويةٍ حرّة قادرةٍ على التعبير عن طاقاتٍ ابتكارية ودينامياتٍ اجتماعية للنموّ والتطوّر. وحين كانت إيطاليا القلبَ الاقتصادي والثقافي لأوروبا إبّان عصر النهضة، وأنتجت ثراءً ما تزال تجني ثماره، كان محركُها الفضولَ والانفتاح على اللغات والديانات والتقاليد الأخرى. وكان أهمُّ فلاسفة ذلك العصر، بيكو ديلا ميراندولا (Pico della Mirandola)، يرى أن هويةَ من ينغلق في ثقافةٍ واحدة تصبح ضيقة، أي صغيرة وكرِبة، لا تتنفس فتختنق. ذلك أن هويتنا (التي لا ينبغي التخلّي عنها، هي بلا شك جزءٌ تكوينيٌّ مما نحن عليه، ولها سماتها الخاصة التي تميّزها عن سواها) تكبر وتزهِر عندما تتأمل ذاتها لتتحاور مع الآخر. وفقط باعتماد منظور "الآخر" تستطيع الهوية، فرديةً كانت أم جماعية، أن تنظر إلى نفسها من الخارج، فتعترف بعيوبها ونقائصها، وبهذا تتعرف على نفسها وتكتسب قوة. وكان البحر، لدى بيكو أيضًا، نقيضَ كلِّ أشكال الانغلاق، وصورةَ الملاحة بوصفها اكتشافًا للآخر وللنفس.

هؤلاء الطرواديون، أبناءُ آسيا، بقيادة إينياس، سيُجري استقبالهم في النهاية، ثم يغادرون الشواطئ الليبية في رحلةٍ تحملهم إلى إيطاليا: إلى صقلية أولًا، ثم إلى سواحل اللاتسيوم حيث يستقرّون ويؤسّس نسلُهم روما. روما هي ابنةُ لاجئين آسيويين يسمّيهم فيرجيل بأسماء كثيرة:

(غرقى، قدامى المحاربين، مهزومين، متروكين، منفيين، مطروحين). وسيلتحم هؤلاء اللاجئون بالشعوب التي وجدوها في تلك الأرض عند وصولهم، أي الأقوام اللاتينية. ويقول سينيكا: «*إن مؤسس روما منفيٌّ، لاجئٌ فقد وطنه واقتاد معه حفنةً من الناجين بحثًا عن أرضٍ بعيدة... سيكون صعباً عليك أن تجدَ أرضًا ما تزال مأهولةً بأهلها الأصليين: فكلُّ شيءٍ حصيلةُ امتزاجاتٍ وتطعيم*». بل وأكثر، وُلِدت روما وهي تستقبل وتمنح الملجأ لكل من طلبه، ففي روما «كانوا يستقبلون الجميع، دون تسليم العبيد إلى سادتهم، ولا المدينين إلى دائنيهم، ولا القتلة إلى القضاة، بل كانوا يقولون إنهم يضمنون اللجوء للجميع» (بلوطرخس- Plutarco). وكذلك بادوفا ستؤسَّس على يد لاجئين—وهم الإنِتيّون (ومن اسمهم جاءت الڤينيتي- Veneti)، وهم حلفاءُ الطرواديين، الفارّون بدورهم من بافلاغونيا (Paflagonia) (تركيا الحالية). بعد أن فقدوا ملكهم إبان حرب طروادة، بلغوا الأدرياتيك مع البطل أنتينور (Antinor)، ونزلوا سواحل الڤينيتو الحالي، حيث التقوا اليوغانيين (Euganei)، ثم انتشروا في الإقليم، وبدأوا يشيّدون—بقيادة أنتينور—المدينةَ الباتفية (la città Patavina). إن الجذور الأسطورية لإيطاليا وأوروبا والغرب، بمعناه الأوسع، هي ترياقٌ ضد أي سرديةٍ عن أصالةٍ مزعومة أو أهليّةٍ متخيَّلة.

أوروبا الشعوب المندمجة، وُلدت في الكلمات النبوية لـبيان فينتوتيني، الذي استحضر القوى المحافظة التي ستتقمّص هيئة عشّاق السلام والحرية ورفاه الطبقات الأفقر لتستعيد سلطتها، مستثيرةً استعادة الدولة القومية ومستندةً إلى النزعات الوطنية. الغَيرَاتُ القومية ستحلّ مكان محاولة نشوء اتحادٍ فيدرالي بين الدول الأوروبية، فتتبدّد بذلك ماهية الدعوة الأوروبية نفسها، بل وفكرة أوروبا ذاتها.

خلال السنوات العشر الأخيرة، انحرفت أوروبا ثقافيًا من "مهد" إلى "قلعة"، بسبب التسييس الشديد لقضية الهجرة من قبل أقصى اليمين والشعبوية القومية، وعبر تغيير مفردات السرد تُقدِّم توصيفاً مشوَّهاً للواقع. لقد احتكر انعدامُ الثقة بالغريب والأزمةُ الاقتصادية في المجتمعات الغربية النقاشَ العام حول الهجرة، فجرى استعمال الخوفَ والقوالبَ العنصرية والخطاب الكاره للأجانب، لا سيما عبر وسائط الاتصال الأقصر والأكثر فاعليةً، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، حيث لا متّسع للتأمّل والنقاش والاعتراض. أي موضوع اجتماعيّ معقّد تتعذّر معالجته إذا غابت الأدواتُ الثقافية للتحليل السياسي والسوسيولوجي، ومن هنا الحاجةُ إلى ردّ الاعتبار للتفكير والدراسة المفصّلة المتعمّقة للظواهر، بدلاً من اعتماد التواصل الأحادي كمنهج رئيسي للسياسة.

مقترحاتُ الاستقبال وتداعياتُها الاجتماعية-المعيارية: مواطنو البحر

من غير الممكن إنكارُ وجود توتّرٍ (استقبال/أمن داخلي) يتولّد—شئنا أم أبينا—في بلدان الوصول، وهو من الأسباب التي تقوم عليها قرارات تعتمد على مزيدٍ من الصرامة في تنظيم تيارات الهجرة. بناءً على ذلك، فإن التحقيق العملي لحقوق الإنسان في الهجرة والاستقرار حيث يتمنى المرء وجود إمكاناتٍ أفضل لتحقيق طموحاته ومشاريعه، يجب أن يتوازن في المقابل مع حقّ الدولة المُستقبِلة في إدارة سياسة الهجرة ضمن إطار الخير العام والنظام القائم. وعلى ضوء هذا، يتبيّن أنه، وإن وُجِد "حقّ الهجرة" فلا وجود "لحقٍّ مطلقٍ في الولوج"، أي دخول أي بلدٍ في كل الأحوال، ذلك لأن بلدان المقصد تملك حقَّ التحكم بالهجرة عبر بوابات الدخول ومسارات الاندماج، على أن تسنَّ قواعدَ إنسانية تحترم كرامة الأشخاص. وكما ذكّر البابا فرنسيس في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015: صحيحٌ أنه "*من دون قانونٍ لا يمكن أن توجد عدالة*"، لكن "*أولوية القانون تفترض وضع حدود للسلطة، والتي لا يمكن أن تكون مطلقة*". لهذه الأسباب، "*حتى القانون ليس كامل السيادة*"، إذ ينبغي الاعتراف بقانونٍ أخلاقي منقوشٍ في طبيعة الإنسان نفسها يعطي دعماً، وقبل كل شيء، للحق، فيُنقذه بذلك من عدوانية الحقوق الزائفة.

وفي ضرورة مواءمة تراكُم القواعد الجزائية والمدنية في الدول داخل الإطار الأوروبي، لا بدّ من تحديد المصالح القانونية المحمية وتقديم إطارٍ يتوافق مع الفلسفة والتاريخ.

فإن نحن اختزلنا فكرتنا عن العدالة بمجموعة قواعد وضعية، وبقوالبَ تُنتج تضخمًا تشريعيًا للتطبيق والطاعة فحسب، كان الخطرُ في قطعِ الرابط ما بين القانون والعدالة. "العدل- كما كان يقول أرسطو- هو ما يختصّ بالآخر، هو إرادة الخير للآخر. أمّا مجموعة القواعد التي تؤلّف القانون لا يمكنها أن تطابق هذه الحاجة إلّا عرضًا. فإذا غابت العلاقة بين القطبين: القانون والعدالة، لم يعد للقاعدة أية صلةٍ بما هو عادل، ولابقاء هذه العلاقة حيةً، ينبغي للقانون أن يجتهد في النظر عن قربٍ للمقاضى، ساعيًا -قدر الإمكان- إلى الدخول في علاقةٍ مع غيريّته".

جمعية إينيرغيا (Energheia) تتقدّم بالشكر لكلّ من أسهم في الفكرة وفي إنجاز المشروع:
بيترو بارتولو، سيلفان بريان، رافاييل إبجي، لويجي فِرّايولي، ألفارو جيل روبليس، باتريتسيو غونّيلا، أولف بيتر هالبرغ، ريكاردو نوري، ميكيلي سالومونه.
التنسيق بإشراف: إوستاكيو أنتِتسا، فِليتشه ليسانتي، أليسّاندرا رومانو.

ماتيرا، أيلول/سبتمبر 2025

www.energheia.org